الرياض
الاثنين ١٤ المحرم ١٤٢٧هـ - ١٣ فبراير ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٤٨

في إطار تبادل تجاري وثقافي واسع

العلاقات الهندية/السعودية تتجه صوب شراكة استراتيجية

نيودلهي - عرشي خان:

تشهد العلاقات الهندية السعودية تحولاً رئيساً من مرحلة علاقات عادية الى مرحلة علاقات استراتيجية وحاسمة ففي خلال الزيارة التاريخية للهند والتي قام بها خادم الحرمين واستغرقت اربعة أيام من الرابع والعشرين وحتى السابع والعشرين من يناير الحالي وكضيف شرف في الاحتفالات بيوم الجمهورية في السادس والعشرين من يناير بدأ عهد جديد من العلاقات الهندية/ السعودية، وتعتبر هذه الزيارة الملكية للهند الثانية من نوعها منذ عام ١٩٥٥ وقد استقبلت الهند الملك عبدالله بحفاوة كبيرة للغاية بصفته ضيف شرف في احتفالات يوم الجمهورية والذي تم نقله حياً على الهواء عبر شاشات التلفاز الى كافة ارجاء الهند مما يعكس الاهمية الكبيرة للغاية للعلاقات الحميمة والاستراتيجية التي توليها الهند مع المملكة العربية السعودية في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك ولصالح السلام الاقليمي والدولي.

وقد حث خادم الحرمين قبل ان يصل الى الهند كلاً من الهند وباكستان لتسوية خلافاتهما بطريقة سلمية كما اقترح ايضاً منح وضع مراقب للهند في منظمة المؤتمر الإسلامي ومثل هذه التصريحات تظهر بوضوح رغبة المملكة في تعزيز العلاقات مع الهند.

ووصف وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية السيد اي احمد قبل وصول الملك عبدالله للهند الزيارة الملكية المرتقبة بأنها زيارة تاريخية ومهمة للغاية كما ان وزير النفط والغاز الطبيعي الهندي ماني شانكر ايار اعرب عن رغبة بلاده القوية مشاركة شركة ارامكو السعودية في مشاريع نفطية هندية حيث ان الهند تحتاج الى استثمارات خارجية لدعم وتعزيز التنمية في البلاد فضلاً عن ان الهند تسعى لإجراء اصلاحات اقتصادية تهدف الى تحقيق نسبة نمو اقتصادي بنسبة ٨ في المائة بدون ان يؤثر ذلك على لائحة اعمالها الاجتماعية وذلك في ضوء ما سبق وان اعلنه رئيس الوزراء الهندي ما نموهان سينغ في حيدر اباد في الثالث والعشرين من يناير عندما اوضح بأنه ينبغي على الهند ان تتخلص من الفقر المزمن وان تتخذ خطوات لحماية مصالح العمال والكادحين والقطاعات الضعيفة في المجتمع.

وجاءت زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى الهند على رأس وفد كبير يضم وزراء الخارجية والنفط والمالية والتجارة والعمل والثقافة والإعلام حيث تم خلال تلك الزيارة الحيوية توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين في مجالات الطاقة والاستثمار والمشاريع المشتركة ومكافحة الارهاب.

وحدثت زيارات مهمة للسعوديين خلال الاسبوع الذي شهد زيارة الملك عبدالله للهند حيث كانت هنالك زيارة الوفد المدني السعودي المؤلف من سبعة عشر عضواً والذي ضم صحفيين ورجال اعمال واكاديميين وخبراء تلفاز والذي وصل برئاسة البروفيسور رشاد ميم. حسين إلي نيودلهي في

الثامن عشر من يناير وذلك في اول زيارة من نوعها على الاطلاق لمثل هذا الوفد للهند وقد قام الوفد بجولات على العديد من المؤسسات التعليمية في العاصمة.

وشدد احد اعضاء الوفد المدني السعودي على اهمية العلاقات السعودية/الهندية في خدمة الامة الإسلامية حيث ان الهند بما لديها من سمات متنوعة في تكوينها قادرة على اقامة حوار بين الامة الإسلامية وبقية دول العالم.

وابلغ اعضاء الوفد المدني السعودي مؤتمراً صحفياً ان زيارتهم للهند تهدف الى تعزيز العلاقات بين الشعبين السعودي والهندي من خلال نقل ثقافة البلدين لكل منهما وابراز وعكس التنمية والتطوير التي حققتها البلدان في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والاجتماعية.

وستكون هنالك المزيد من مناسبات التعاون في اطار العلاقات السعودية/الهندية المميزة حيث ستشهد العاصمة الهندية نيودلهي معرضاً ضخماً لاكثر من اربعة وثلاثين شركة ومؤسسة تجارية سعودية خلال الفترة ما بين الحادي والعشرين الى السادس والعشرين من يناير وقد وصل الى العاصمة نيودلهي عدد كبير من المسافرين والذي يمثلون مائة وعشرين شركة سعودية وذلك للمشاركة في اجتماع مجلس الاعمال التجارية المشتركة السعودية/الهندية.

هنا نذكر بأن الهند شاركت في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض في فبراير ٢٠٠٥ وكانت المملكة قد اقترحت خلال المؤتمر انشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وفي ابريل الماضي زار وزير المالية الهندي بي شيدا مبارام الرياض وتلت ذلك زيارة وزير النفط والغاز الطبيعي الهندي للمملكة في مارس وفي يونيو ٢٠٠٥ وقعت الهند والمملكة على اتفاقية لتدريب الدبلوماسيين وتبادل المعلومات والخبرة. ونتيجة لهذه الجهود، استطاع البلدان اقامة علاقات اقتصادية ستشهد توسعاً كبيراً خاصة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

وهنالك ١٦٠ شركة سعودية - هندية. وهنالك نحو ٥٠ مشروعاً مشتركاً في الهند. وتقوم شركة البابطين للكهرباء والاتصالات السعودية بتوريد احتياجات الطرق

السريعة في الهند بوسائل الإنارة خلال الثماني سنوات الأخيرة. كما أن شركة اميانتيت السعودية ومقرها في غوا الهندية تقوم بتأمين احتياجات الهند من خزانات الوقود وأنابيب الألياف الزجاجية وتقوم بالتصدير إلى الخارج. وتسعى المملكة للاستعانة بشركات التنقيب الهندية مثل أو أن جي سي وآي أو سي وغايل وغيرها من الشركات للمساهمة في اكتشاف الاحتياطات النفطية السعودية الضخمة. ولوزارة النفط الهندية قائمة من العروض لجذب الاستثمارات السعودية في قطاع التكرير. وترغب الهند في مشاركة المملكة في مشاريع استكشاف الغاز.

وتستورد الهند أكثر من ٢٦ بالمائة من احتياجاتها من النفط من المملكة. ففي عام ٢٠٠٤ قامت الهند بشراء ما قيمته ٦,٢ مليارات دولار من الخام السعودي.

ويشمل التعاون السعودي - الهندي الثنائي قطاعات أخرى مثل القوى البشرية واللجنة السعودية - الهندية المشتركة ومجلس العمل السعودي - الهندي المشترك وهنالك اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمار إلى جانب اتفاقيات تبادل الخبرات العلمية والتعاون العلمي والتقني وتدريب الخبراء الزراعيين والتعاون في قطاع الرعاية الصحية. وتعتبر الهند رابع أكبر شريك تجاري للمملكة. وتجاوز حجم التجارة بين البلدين في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (٦,٦٢) مليارات دولار وتعتبر المملكة السوق الخامسة عشرة الأكبر في العالم للصادرات الهندية.

وفي الحقيقة تشهد العلاقات السعودية/ الهندية تحولاً كبيراً من مرحلة «التطبيع» إلى «المرحلة الاستراتيجية الحاسمة». ويعتمد هذا التغيير على «نضج» ثقتهم المتبادلة وسيعمق ميلهم إلى «الاعتماد المتبادل» و«التنسيق» و«التبادل» على مختلف المستويات.

وترغب المملكة في تعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية. وقام رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو في عام ١٩٥٦ بزيارة المملكة كما زارتها رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندي في عام

١٩٨٢. ثم قام وزير المالية الهندي مانمهون سينغ بزيارة الرياض . وقد أصبحت الشراكة الاستراتيجية أكثر وضوحاً بعد وزير خارجية الهند جسوانت سينغ لنظيره السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل حيث أعلنا بعد اجتماعهما في ٢٠ يناير ٢٠٠١ ضرورة التزام اسرائيل باتفاقية «الأرض مقابل السلام» ومبادئ مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي ٨ سبتمبر ٢٠٠٢، عارض كلا البلدين الضربات الأمريكية المحتملة ضد العراق.

في ٢٥ يناير أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله محادثات مع رئيس الوزراء الهندي. وكان هنالك موضوعان اقتصاديان رئيسيان بالنسبة للبلدين هما المشاركة الهندية في المشاريع النفطية السعودية والاستثمارات السعودية في مصافي النفط ومستودعات التخزين الهندية.

وتبدو الشراكة الاستراتيجية واقعية لأسباب عديدة حيث ان العلاقات التجارية والثقافية بين الهند والمملكة العربية السعودية وثيقة جداً. وهنالك ١,٦ مليون مغترب هندي على الأقل في المملكة يغذون احتياطات الهند من النقد الأجنبي بتحويلاتهم. وقد خطا كلا البلدان خطوات نحو تطبيق اقتصاد السوق وقد أبدت الحكومتان السعودية والهندية استعدادهما لبناء علاقات أفضل. وقد ابدى السعوديون اعجابهم بالاستقرار الديمقراطي في الهند. من الناحية الأخرى، اتخذت المملكة عدة اجراءات نحو تطبيق الحكم الرشيد واللامركزية وضمان حقوق الإنسان. في ٢٣ يناير تم العفو عن السجين الهندي في المملكة ناشود بعد أن تنازل الضحية السعودي عن حقه في القصاص.

ولخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله العديد من الأولويات والاصلاحات الداخلية لخفض مستويات البطالة وتأمين احتياجات المواطن السعودي. وقامت المملكة بعدة مبادرات لحل القضية الفلسطينية. وردد إعلان مكة المكرمة الأخير صدى دعوة السعوديين الجدية للعالم بأسره للسلام ونبذ الإرهاب لأن الإسلام يعني السلام. علاوة على ذلك، فإنه يمكن للتماس الجغرافي والتشابه الثقافي الحضاري والتعاون التجاري والسلام السياسي بين الهند والمملكة تغذية بذرة الشراكة الاستراتيجية.